القانون النووي و الفوضى

بقلم: دوغلاس روش

يتوق المرء إلى القول بأن الاهتمام العالمي سيتركز حول مؤتمر عام 2005 لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، الذي ستتعجل فيه الحكومات تنفيذ الخطوات العملية الثلاثَ عشرة لنزع السلاح النووي التي سبق الاتفاق فيها على أن الأفعال المشتركة للنظامين المدني والسياسي سوف تخفِّض بشكلٍ كبير من السوية العالية الحاليّة لخطورة استخدام الأسلحة النووية.

ولسوء الحظ، لا يبدو أن شيئاً من هذا قد يحدث في عالم الاضطراب السياسي الحقيقي الذي نعيشه. ويخاطر المرء بأن يوسم "كحاكم" أو حتى بالأسوأ، كـ "مثالي idealist" إذا ما عبّر عن الحقيقة الصريحة أو المعقدة إلى حدِّ الجنون بأن على الحكومات واجباً رزيناً بالتخلص من الأسلحة عينها التي تستطيع أن تهلك البشرية بأسرها.

لقد تتبعت لعشرين عاماً التاريخ المُتعرِّج لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، بصفتي رئيساً للوفد الكندي المنتدب إلى مؤتمر مراجعة المعاهدة للعام 1985، ومؤلف كتبٍ عن مؤتمر المراجعة والتوسيع للعام 1995، ورئيساً لمبادرة القوى المتوسطة عاملاً بشكلٍ وثيقٍ مع عددٍ من الحكومات في مؤتمر المراجعة للعام 2000. وقد حضرتُ جميع الاجتماعات التحضيرية الثلاثة لمؤتمر 2005. ولا يساورني الشك بأن الأزمة الحالية هي أسوأ ما واجهته المعاهدة (NPT). إذ إنّ هذه الأخيرة تكاد أن تكون على شفا الانهيار، كما يعبس في وجوهنا انتشارُ الأسلحة النووية سواء لدى هؤلاء الذين يمتلكونها بالفعل أم لدى من يسعون وراءها. وإنه ليبعث على الصدمة بحق أن جمهور العامة لا يعرف إلا النزر اليسير عن طبيعة الخطر المحدق، وأن الحكومات –في معظمها– تبدو غير متحمّسة في مقاربتها لدعم القانون.

في الوقت الذي لم تخل فيه على الإطلاق اجتماعات المعاهدة (NPT) من الصراعات، كثيراً ما كانت تتم تسوية معارك الماضي عبر تطبيق الإرادة الطيبة وإبداء الحد الأدنى من الثقة. أما الآن فقد ولّت الثقة والإرادة الطيبة بشكل كبير لأن دول الأسلحة النووية (NWS) حاولت تغيير قواعد اللعبة. فعلى الأقل، كان هناك في السابق اعتراف بأن الـ (NPT) قد تمَّت عبر صفقة وافقت فيها دول الأسلحة النووية على التفاوض حول التخلص من أسلحتها النووية وعلى المشاركة في التقانة النووية ذات الأغراض السلمية مقابل أن تمتنع الدول غير النووية عن حيازة الأسلحة النووية.

لقد مكّن التقيّد بتلك الصفقة من التوسع اللامحدود للمعاهدة في العام 1995 ومن تحقيق "تعهّد مطلق" تجاه نزع السلاح النووي عبر برنامجٍ مؤلَّفٍ من 13 خطوة عملية. والآن، ترفض الولايات المتحدة التزامات العام 2000 وتبني سياستها العدوانية على جزمها بأن مشكلة المعاهدة (NPT) لا تكمن في أفعال الدول النووية NWS ذاتها بل في عدم انصياع دولٍ مثل كوريا الشمالية وإيران. وتراوغ كل من المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا الولايات المتحدة في التكتيكات الجديدة، لصرف الانتباه عن المادة VI التي تتضمن التزامات نزع السلاح النووي وتوجيهه نحو الدول الفالتة.

لقد حذّرت البرازيل صراحة بأن: "تلبية الخطوات الثلاث عشرة حول نزع السلاح النووي المتفق عليها أثناء مؤتمر المراجعة للعام 2000، قد تعرضت لتحدٍّ كبيرٍ، أو حتى منهجي، من قبل دول السلاح النووي عبر ممارسات الفعل والحذف والتحفظات المختلفة والتأويل الانتقائي. وقد يؤثر عدم احترام أحكام المادة السادسة في النهاية على طبيعة الصفقة الأساسية التي تستند إليها شرعية المعاهدة".

إن المجتمع الدولي بأكمله، النووي منه وغير النووي على حدٍ سواء، معنيٌّ بانتشار الأسلحة النووية. بيد أن المحاولة الجديدة من قبل دول الأسلحة النووية NWS بالتمويه عن النواحي التمييزية للمعاهدة NPT، والتي تتكرّس اليوم بشكل مستمر، قد جعلت صبر أعضاء الحركة المناهضة للتسلح ينفذ، إذ يرون عالماً ذا صنفين، مالكٍ وغير مالك للسلاح النووي، صائراً إلى أن يصبح سمةً دائمةً للمشهد العالمي. إنهم يرون الولايات المتحدة تجري الأبحاث في تطوير سلاح نووي جديد "صالح للاستعمال"، وحلف NATO (وهو حلفٌ عسكري متوسِّع)، يتمسك بعقيدة كوْن الأسلحة النووية "ذات أهمية أساسية". وفي مثل هذه الفوضى تتآكل معاهدة عدم انتشار السلاح النووي، ويلوح في الأفق مجدداً منظور دول متعددة ذات أسلحة نووية، وهو خوفٌ كان قد أدى بالأمم إلى إنشاء المعاهدة (NPT).

ومما يُعقِّد الخطر النووي تهديد الإرهاب النووي، الذي يتنامى يوماً بعد يوم. ويُقدَّر بأن 40 بلداً تمتلك المعرفة في إنتاج الأسلحة النووية، ويُبيِّن وجود سوق غير مشروعة واسعة للمواد النووية عدم فاعلية منظومة مراقبة التصدير الحالية. وبالرغم من الجهود المضنية

للوكالة الدولية للطاقة الذرية (والتي تتعرض لشحٍّ خطير بالتمويل بالقياس إلى حجم مسؤوليات التفتيش الموكلة إليها)، فإن هامش الأمن حسبما يصفه المدير العام للوكالة محمد البرادعي: "ضئيل ومقلق". أما السيناتور الأمريكي إدوارد كنيدي من ماساتشوستس فإنه يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يقول: "إذا استطاعت القاعدة الحصول على سلاح نووي أو تركيبه، فإنها سوف تستخدمه بالتأكيد ضد نيويورك أو واشنطن أو أية مدينة أميريكية كبيرة أخرى. إن الخطر الأعظم الذي نواجهه في هذه الأيام وفي الأسابيع والشهور القادمة يتمثل في 11 أيلول نووي، ونحن نأمل ونصلي أن لا يكون الأوان قد فات فعلاً لمنعه".

أجندة جديدة، جسر جديد

يُعدُّ قرارُ مجلس الأمن 1540، الذي يطالب جميع الدول باتخاذ إجراءات لمنع جهات غير حكومية من الحصول على أسلحة بيولوجية وكيميائية ونووية، خطوةً مساعدة لكبح الانتشار النووي. إن مبادرة أمن الانتشار النووي للولايات المتحدة تهدف إلى تحريم نقل المواد النووية عبر المياه الدولية. ويعطي الرصد الدائم من قبل الوكالة، حيثما أمكن ذلك، قدراً من الثقة. ومع ذلك، وكما أقرت روسيا في الاجتماع التحضيري الثالث لـ NPT للعام 2004، فإنّ "الإرهابيين أذكياء وواسعو الحيلة، وهم مستعدون للذهاب إلى أبعد الحدود للحصول على مكونات إنتاج أسلحة الدمار الشامل بغية الهجوم على أناسٍ أبرياء". ويقول الفيزيائي البارز فرانك فون هيبل Frank von Hippel: "لا يوجد ما هو أسهل" بالنسبة للإرهابيين من الحصول على اليورانيوم العالي التخصيب وإعداد أداة متفجرة ذات قدرة تعادل قدرة قنبلة هيروشيما.

إن المهمة التي تنتظر مراجعة العام 2005 للمعاهدة (NPT) تتمثل في إقناع دول الأسلحة النووية بأن الأمل الوحيد لإيقاف انتشار الأسلحة النووية هو التوجه إلى نزع السلاح النووي بالحماس ذاته. وهذا هو تماماً الموقف الذي اتخذه وزراء خارجية ائتلاف الأجندة الجديدة (البرازيل ومصر وإيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا والسويد)، الذين سطروا مؤخراً: "أن منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي يمثلان وجهين لعملة واحدة، ويجب ملاحقة كليهما بشكل فعّال".

إن الأجندة الجديدة التي أظهرت قيادة فعّالة في مراجعة العام 2000 للمعاهدة NPT حول مناقشة الخطوات العملية الثلاث عشرة مع دول الأسلحة النووية، تمتد الآن بوضوح إلى دول أخرى متوسطة القوة لبناء ما يمكن أن يطلق عليه اسم "الوسط المعتدل" في حوار الأسلحة النووية. لقد كان قرار الأجندة الجديدة المقدّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر ليناً وجذباً لدول الناتو غير النووية مما كان عليه سابقاً.

لقد كوفئت هذه الاستراتيجية حينما قامت دول ثمانٍ في حلف الناتو– بلجيكا، كندا، ألمانيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج وتركيا– بالتصويت لصالح القرار، وهو تصرُّف أقام بشكل ناجع جسراً بين حلف الناتو والأجندة الجديدة. لقد كانت نتيجة التصويت الإجمالية 135 صوتاً لصالح القرار، مقابل 5 أصوات ضد القرار وامتناع 25 عن التصويت. وبالرغم من أن الدول الثلاث المالكة للأسلحة النووية أبقت على معارضتها لاقتراحات الأجندة الدولية، فإن "الجسر" الجديد يبيّن أن ظهور مجموعة من الدول الوسطية centrist states قد تقوى على تحقيق نتيجة إيجابية في مراجعة العام 2005 لمعاهدة عدم انتشار السلاح النووي (NPT).

قد لا تكون أولويات العمل، حسبما تحددها الأجندة الجديدة، صعبة التحقيق بشرط أن تتعاون الدول النووية على: التفعيل المبكر لمعاهدة حظر التجارب الشامل، وتخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وعدم تطوير أنماط جديدة من الأسلحة النووية والتفاوض بشأن معاهدة فعّالة لاجتثاث المواد الانشطارية وتأسيس هيئة فرعية مساعدة للتعامل مع الأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح والانصياع لمبادىء عدم النكوص والشفافية والتطوير فيما يخصُّ إمكانات التحقُّق.

ومع ذلك، فقيام جبهة مشتركة جديدة قد يقوى على حقن حياةٍ جديدة في الأداة العالمية الشرعية الوحيدة التي نملكها لإيقاف انتشار الأسلحة النووية.

ولكن هذا التعاون بالذات، وليس افتقاده، بين من يمتلكون السلاح النووي ومن لا يمتلكونه – هو القضية المحورية. لقد كان هناك القليل من التعاون في السنوات الخمس والثلاثين من تاريخ المعاهدة (NPT). فهل يؤدي إدراك المخاطر الجديدة في النهاية إلى تحفيز الحكومات للتحرك؟ سيَتوقف الكثير الآن على الأفعال التي ستتخذها إدارة بوش المعاد انتخابه في الولايات المتحدة.

ويبدو لي أن الطريقة الوحيدة لإيقاف تآكل المعاهدة (NPT) تتمثَّل في إبداء دول القوة الوسطى (وهي دول الأجندة الجديدة ودول الناتو غير النووية ودول الاتحاد الأوربي وبعض الدول الأخرى ذات العقلية المشابهة) اندفاعة جديدة من النشاط لدعم المواقع الوسطية في حوار الأسلحة النووية ودفعها. وبالرغم من أن الهند والباكستان وإسرائيل تواصل معارضتها الاتفاقية (NPT) فإن من مصلحة هذه الدول أيضاً أن تتعاون في تنفيذ أولويات قائمة الأجندة الجديدة.

هل نستطيع أن نتوقع حدوث هذه الاندفاعة من النشاط إذا ظل البرلمانيون والشعوب خانعين؟ ومع ذلك فقيام جبهة مشتركة جديدة من مجتمع مدني يقظ ودول مهتمّة متوسطة الإمكانات– قد يقوى على حقن حياة جديدة في الأداة العالمية الشرعية الوحيدة التي نملكها لإيقاف انتشار الأسلحة النووية.

***دوغلاس روش**، هو سيناتور فخري في كندا، وسفير سابق لكندا من أجل نزع التسلح ورئيس مبادرة القوى المتوسطة، وكاتب لـ "حقوق الإنسان من أجل السلام".*